

رصد الحق في الغذاء والتغذية 2010

ملخص إجرائي

تشهد أوضاع الحق في الغذاء والتغذية في عام 2010 واقعاً مريباً. فقد شعر العالم أجمع بآثار وعواقب أزمات المناخ، والطاقة، والأزمة المالية، وكذلك ارتفاع أسعار الغذاء. لاشك أن هذه الأزمات ترتبط بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً، كما أن لها آثار متنوعة على إمكانية التمتع بالحق في الغذاء الملائم والتنمية. ففيما أنفق عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (the Organization for Economic Co-operation and Development) مبالغ غير مسبوقة من أجل منع انهيار المؤسسات المالية، نجد أن هذه البلدان نفسها لم تنفق سوى بضع مليارات من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وهذه الإسهامات لا يمكن أن ننكر أهميتها، إلا أنها في الوقت نفسه تعد لاشيء إذا قارناها بما تم تعبئته من أجل إنقاذ النظام المصرفي إثر الأزمة المالية التي شهدتها العالم.

في الوقت نفسه، فإن هذه الأزمات أثارت نوعاً من التحول في تيارات ومسارات الاستثمار؛ حيث إنه ومنذ العام الماضي 2009، تم شراء أو تأجير مساحات ضخمة من الأراضي في البلدان النامية من قبل كيانات أجنبية. وهذه الاستثمارات المعيبة الجائرة غالباً ما تؤدي إلى صراعات على الأرض، وإخلاءات قسرية، وأيضاً إلى ارتفاع هائل في أسعار الأراضي، والمياه، وغيرها من المصادر الطبيعية. ولا شك أن تلك العمليات تسهم في الانتهاكات التي تصيب حقوق الإنسان أيضاً لتزيد من الصعوبات التي يواجهها الناس ممن يعتمدون على الأرض كمصدر رزق، مثل صغار الفلاحين، والجماعات الأصلية، والرعاة. حيث إن حجم هذه الاستثمارات الضخمة، إنما يقوض الحق في الغذاء والتغذية لمئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم.

على صعيد آخر، فإن التحركات والقرارات التي تفشل في وضع الالتزامات بحقوق الإنسان في الاعتبار تأتي ضمن الأسباب الرئيسية لاستمرار بل وارتفاع عدد الجوعى في العالم. ففي عام 2009، وللمرة الأولى في التاريخ، تجاوز عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية حاجز "البلبون نسمة"، ولا توجد أية إشارة تدل على أن هذا العدد غير المسبوق سوف ينخفض في أي وقت قريب. حيث إنه ووفق معدل التدهور الحالي، سيكون من المستحيل تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية وهي تقليل نسبة من يعانون سوء التغذية على مستوى العالم إلى النصف في عام 2015 بدون تغيير حقيقي وعميق في السياسات والحكم على المستوى الوطني والعالمي.

إن رصد الحق في الغذاء والتغذية يتم نشره سنوياً من قبل منظمات عديدة، هي: الخبر من أجل العالم (Brot für die Welt)، والمنظمة الكنسية للتعاون من أجل التنمية (the Interchurch Organization for Development Cooperation)، ومنظمة شبكة معلومات الغذاء أولاً الدولية (FIAN International)، وذلك بالشراكة مع الشبكة الإفريقية للحق في الغذاء (ICCO)، والمنظمة العالمية لحقوق الإنسان عبر الأمريكتين (the African Network on the Right to Food (ANoRF)، والتحالف المسكوني للمناصرة (EAA) (the Ecumenical Advocacy Alliance)، والتحالف الدولي للموئل (Habitat International)، وكذلك برنامج حقوق الإنسان (the Inter-American Platform for Human Rights)، ومنظمة الديمقراطية والتنمية (Democracy and Development (PIDHDD)، والمرصد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (the Observatory - Economic, social and cultural rights)، وحركة صحة الشعوب (the People's Health Movement (PHM)، ومنظمة الحقوق والديمقراطية (Rights & Democracy (R&D)، والائتلاف العالمي لحركة الرضاعة (the World Alliance for Breastfeeding Action (WABA)، والمنظمة العالمية ضد التعذيب (the World Organisation Against Torture (OMCT). وهذا الرصد يجمع رصد الأمن الغذائي وسياسات التغذية من منظور حقوق الإنسان، وأيضاً رصد وتوثيق الانتهاكات والأوضاع التي تزيد من احتمال الانتهاكات، وأيضاً عدم إنفاذ الالتزامات بحقوق الإنسان والإخفاقات على مستوى وضع السياسات.

هذا وتنقسم طبعة هذا العام من رصد الحق في الغذاء والتغذية إلى جزئين:

- (أ) الجزء الأول يحتوي على عدد من المقالات التي توفر معلومات محدثة حول مختلف الاستجابات على مستوى السياسات تجاه الأزمة المالية العالمية، وأزمات الغذاء والتغذية. وقد تم الاهتمام على مستوى خاص بالحكم العالمي لنظام الغذاء العالمي ولممارسة الاقتران أو الاستيلاء على الأراضي (land grabbing).
- (ب) الجزء الثاني يتألف من أمثلة من البلدان، وهو يصور وعلى نحو واضح حالات من الانتهاكات للحق في الغذاء والتغذية. وهذا العام يركز الرصد تركيزاً رئيسياً على حالات تتضمن أنشطة وممارسات اقتناص الأراضي والاستيلاء عليها في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

الرسائل الرئيسية لرصد الحق في الغذاء والتغذية للعام 2010:

إن استجابة المجتمع الدولي لأزمة الغذاء والتغذية تبين أن ثمة اتفاق واسع على أن الحاجة إلى آليات حكم جديدة لمحاربة الجوع. فقد كان لإصلاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي (Committee on World Food Security (CFS) أن تخلق فرصاً جديدة لمواجهة الأسباب الرئيسية للجوع وأيضاً توجيه التحركات الدولية نحو استراتيجيات أكثر شمولية وتأثيراً من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

غير أن إصلاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي لن يكتب له النجاح إلا إذا تحقق ما يلي:

- (أ) أن تكون اللجنة مقبولة لدى الحكومات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الدولي بوصفها البرنامج أو المنبر المصمم من أجل التنسيق للسياسات والقرارات – كمجلس للأمن الغذائي العالمي؛
- (ب) أن تقوم الحكومات بتنفيذ قرار بلورة إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية من خلال عملية تشاركية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وتقوم على إطار حقوق الإنسان؛
- (ت) أن يتم التصديق على مبدأ المحاسبة عن طريق تأسيس آلية رصد واضحة في اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي من شأنها تقييم السياسات الوطنية والتعاون الدولي باستخدام المؤشرات المقترحة من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وتحديدًا الخطوط التوجيهية الطوعية بصدد الحق في الغذاء الملائم؛
- (ث) أن يتم وضع آلية منظمات المجتمع المدني في مكانها في تشرين الأول/أكتوبر 2010 مع دعم مالي مناسب وكافي ووفق عملية تشاركية شاملة.

وينبغي للتغيرات العميقة والضرورية في السياسات أن تجسد أيضاً طريقة جديدة لتعميم التغذية ونشرها في الاستراتيجيات العالمية للتغلب على الجوع. حيث لا بد أن يتم النظر إلى المشكلات المرتبطة بالأمن الغذائي، والتغذية، والصحة وكذلك تتبع مسارها بطريقة شاملة ومنكاملة. وهذا ما يتضح لنا عند السعي إلى تناول الحق في الغذاء والتنمية لأناس يعيشون بالإصابة بفيروس HIV، ومرض نقص المناعة المكتسبة AIDS، على سبيل المثال. ولعل الطريقة الأفضل لتعميم أبعاد التغذية في سياق الأمن الغذائي العالمي هي تقوية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية UN Standing Committee on Nutrition (SCN)، والتأكد من أن التغذية مازالت موجودة وبأولوية مرتفعة على جدول أعمال اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي. فضلاً عن ذلك، فإن النموذج الحالي للجدل الدائر حول مقاربة حقوقية أو قائمة على الاستثمار فيما يخص التغذية ينبغي أن تساعد في توضيح وإجلاء المفاهيم وتغيير الممارسات.

يجب وقف الاستيلاء على الأراضي. فالعملية التشاركية المتواصلة والتي تهدف إلى تطوير خطوط توجيهية طوعية بخصوص حيازة الأرض والموارد الطبيعية، والتي تسري على نهج معايير حقوق الإنسان ومبادئها، تعد مبادرة واعدة. ولكن، مازالت هناك حاجة ماسة إلى عملية من المفاوضات بين الحكومات شبيهة بتلك الإجراءات المتخذة من أجل وضع مسودة لتبني الخطوط التوجيهية الطوعية بصدد الحق في الغذاء الملائم. ولقد قدمت اليابان مقترحاً مختلفاً في اجتماعات قمة الدول الثمانية G8/ وقمة العشرين G20، وتم مناقشته في وثيقة مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق ومصادر الرزق والموارد *Principles for Responsible Agricultural Investment that Respects Rights, Livelihoods and Resources*. حيث تقوم هذه المقاربة على أو هام التنظيم الذاتي الوظيفي وقد تعرضت لانتقادات شديدة من قبل منظمات المجتمع المدني. فضلاً عن هذا، فإن المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الحق في الغذاء السيد أوليف ردي شوتر Olivier De Schutter، أشار قائلاً: "أن [هذه] المبادئ [...] لا تشير حتى بصلة إلى حقوق الإنسان. ونتيجة لهذا، فإن بعد الحكم ومحاسبة الطرف الخاص والتحكم من قبل جهات مستقلة يكون بعداً مفقوداً في هذه الحالة".

وفي النهاية، فإن الجدل الدائر حالياً حول الحكم، والمحاسبة، والنماذج، والمشاركة، وقضايا الأرض، ما هي إلا تعبيرات عن الوعي المتزايد بالحاجة إلى تغيير علاقات القوة في نظام الغذاء العالمي. فثمة تحدٍ واضح لعملية ديمقراطية حكم وإدارة النظام الغذائي، وذلك لإلزام الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص بالمسؤولية عن تنفيذ التزاماتها بحقوق الإنسان. ولقد تم اتخاذ الخطوات الأولى، ولكن الدليل على العزم السياسي الحقيقي للتغيير وإنجاح اللجنة المعنية بالأمن الغذائي ما زال مفقوداً. فكثير من الحكومات مازالت ترفض أن يتم رصد أدائها من قبل مواطنيها ومن قبل المجتمع الدولي أو أن تكون في وضع المسؤولية والمحاسبة وفق قوانين حقوق الإنسان. ومن ثم علينا أن نؤثر في عملة التعبير عبر تقوية قدرات الناس لكي يكون بمقدورهم استخدام إطار حقوق الإنسان من أجل رصد التحركات والأعمال الحكومية وما بين الحكومات والقطاع الخاص أيضاً، والتي تزيد من تدهور واستفحال الجوع، وأيضاً تعزيز موقف من يخفف من حدة الجوع ويقلل من انعدام المساواة. ولعل عملية إعادة تحديد علاقات القوة في النظام الغذائي العالمي تحتاج بلا شك إلى تقوية مستديمة لشبكات المجتمع المدني العالمي ومشاركتها في صنع القرار. فالناس يزدادون وعياً يوماً بعد يوم بأن لديهم حقوق، فيقومون بتنظيم أنفسهم بغية مسائلة حكوماتهم والمنظمات المعنية ما بين الحكومات المسؤولة عن تنفيذ التزاماتها بحماية، واحترام، وإعمال الحق في الغذاء والتغذية.